بـــلاغ

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للكهرباء و الماء الصالح للشرب و التطهير السائل، يوم الثلاثاء 08 يوليوز 2025 لموافق ل 14 محرم 1447 عن طريق التواصل عن بعد، اجتماعه العادي و الذي يأتي في سياق دولي تستمر في الإبادة جماعية للشعب الفلسطيني بشكل عام و الغزاوي على وجه الخصوص من طرف الكيان الصهيوني الغاصب الذي لا يعترف باي قانون دولي و متجرد من كل ما هو انساني أمام أنظار العالم الرسمي و بتواطؤ أمريكي مفضوح، في المقابل نشيد بكل المواقف المشرفة للقوى الحية عبر العالم التي مازالت تساند و تآزر الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، و تندد بهذه المجازر التي يتعرض لها، كما يأتي كذلك في سياق وطني يطبعه الاستياء الشعبي المتصاعد من سياسات الحكومة الغير اجتماعية، نتيجة سياساتها الكارثية و التي اثرت و تؤثر بشكل واضح على ارتفاع معدلات التضخم، و بالتالي غلاء المعيشة و اكتواء عموم الطبقة الفقيرة و المتوسطة بلهيبها، كما نسجل استنكارنا لمواقفها التراجعية في عدة قضايا كمحاربة الفساد، و تكميم الأفواه، و مصادرة الحق في التعبير و غيرها من الحقوق الاجتماعية التي يضمنها القانون .

أما على مستوى الشركات الجهوية، فيلاحظ ان همها الوحيد في هذه المرحلة هو استمرار الإدارة في أداء دورها و المتمثل في الاستمرار في تزويد الساكنة بالماء و الكهرباء، و هذا أمر مطلوب ، و لا يمكن لأي أحد أن يعارضه، لكن طريقة الوصول لهذا الهدف، لم تكن في المستوى المطلوب، حيث ان العنصر البشري الذي سيحقق هذا الهدف لم تعطه الأهمية الضرورية، فجل المستخدمين القادمين من المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب، يجهلون أماكن عملهم و لا توصيف لمهامهم، و لم يتم التواصل معهم من الإدارات العامة لهذه الشركات ، اللهم بعض الأشخاص الذين يعدون على رؤوس الأصابع ، في حين كان من المفروض ان يتم التواصل مع كل لمستخدمين القادمين من كل المؤسسات بشكل مؤسساتي ، عبر لقاءات أولية استباقية حتى تكون الانطلاقة سليمة و جيدة، لأن العنصر البشري هو أساس التنمية و تحقيق الأهداف، و من الواجب إعطاءه الأهمية الكبرى التي يستحق. أيضا لوحظ نقص كبير في مقرات العمل، وفي وسائل الاشتغال وهو ما يؤثر على جودة واستمرارية الخدمات الاجتماعية المقدمة.

كما يسجل غياب تام للتواصل مع الفرقاء الاجتماعيين كشركاء ضروريين في هذا الإصلاح المفترض، و من شأنه أن يساعد الجهات المسؤولة في تنزيل هذا الورش الكبير، لكن مع كامل الأسف فضلت الإدارات العامة لهذه الشركات عدم التواصل مع هذا المكون الاجتماعي الأساسي، و على سبيل المثال **الشركة الجهوية للرباط سلا القنيطرة** في شخص مديرتها العامة التي رفضت استقبال الكاتب العام الوطني لجامعتنا، حيث كان بصدد طرح مجموعة من الإشكالات ذات الطابع الاستعجالي، و المرتبطة أساسا بمصالح المستخدمين، في تناف تام مع الأعراف الإدارية التي تأخذ بعين الاعتبار الشخصية الاعتبارية للكاتب الوطني للجامعة الوطنية.

إن هذا الورش والمتمثل في هيكلة قطاع التوزيع للكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل يحتاج لكل المتدخلين بما فيهم الفرقاء الاجتماعيين و عموم المستخدمين من اجل التنزيل الأمثل وتحقيق الاهداف المرجوة منه ، ولن يتحقق هذا الامر بإقصاء أحد الأطراف الفاعلة في الميدان.

إننا في الجامعة الوطنية إذ نسجل الطريقة الارتجالية التي ميزت تنزيل هذه الشركات في مراحلها السابقة و الحالية، فإننا ننبه الدوائر المسؤولة إلى ضرورة تقييم عمليات التنزيل السابقة للوقوف على حجم الاختلالات الإدارية و الاجتماعية التي ميزت هذه الفترة الانتقالية، من أجل تصحيح المسارات و وضع خطط عمل مدروسة تضمن المرور السلس لعملية التنزيل دون المساس بمصالح المستخدمين و لا جودة و استمرارية الخدمات المقدمة للمرتفقين، كما نمد أيادينا مجددا الى الإدارات العامة لهذه الشركات من أجل المساعدة في التنزيل الأمثل لهذه العملية، كما ننبه في الوقت ذاته إلى بعض الممارسات المرفوضة، من قبيل الاستهانة والاستخفاف بمؤهلات وكفاءة المستخدمين المنقلين من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب و هذا ظهر جليا **بالشركة الجهوية بجهة الرباط سلا القنيطرة** ، علما ان هؤلاء المستخدمين كانوا يسهرون على ضمان تزويد ساكنة الجهات المعنية بالكهرباء والماء الصالح للشرب بدون انقطاع مع تدبير قطاع التطهير السائل بكل احترافية ومهنية.

لكل ذلك، فان الجامعة الوطنية تعلن للرأي العام ما يلي:

- ❖ مطالبتها بضرورة استفادة المستخدمين المنقلين خلال المرحلة الأولى من الزيادة الأخيرة للأشهر الثلاث (يوليوز-غشت وشتنبر 2024) مع احتساب هذه الزيادة في المنح بأثر رجعي.
- ❖ استنكارها لرفض المديرة العامة للشركة الجهوية الرباط سلا القنيطرة استقبال الكاتب الوطني للجامعة.

- مطالبتها للشركات الجهوية المتعددة الخدمات بفتح باب الحوار مع جامعتنا الوطنية
- مطالبتها الشركات الجهوية الى اخراج مذكرات الامتحانات المهنية للمستخدمين المنقلين من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء تزامنا مع المذكرة رقم 134-2 م.م.ب/ط.م/2025 الخاصة بالامتحانات المهنية لمستخدمي المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب قطاع الماء، و الامتحانات الداخلية لحملة الشواهد ،تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.
- مطالبة الشركات الجهوية بالتقيد التام بالقانون رقم 21-83 والاتفاقية الإطار في التعامل مع المستخدمين (EX-ONEE).
- مطالبتها الشركات الجهوية الى تمكين المستخدمين من الامتيازات التي كانوا يستفيدون منها كالتسبيق عن الاجر -القرض الشخصي الاتفاقي (convenance personnelle) اعانة الحج.....الخ

وفي الختام، وإذ تؤكد الجامعة الوطنية مواصلتها الوقوف بجانب المستخدمين العاملين بالإنتاج والتوزيع، فإنها تلتزم بالاستمرار في نضالاتها بشتى الوسائل المخولة لها قانونا مؤكدة استعدادها التام لخوض معارك نضالية لصون المكتسبات والحقوق، كما تؤكد استعدادها التعاون مع كل من له رغبة في ذلك، لتحقيق الأهداف المرجوة، كما تدعو الإدارات العامة الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، إلى نهج سياسة تشاركية أساسها الحوار والتواصل المستمر والبناء خدمة للصالح العام، وضمانا للحقوق المكتسبة للمستخدمين.

وحرر: في 10 يوليوز 2025 الموافق ل 14 محرم 1447

UNTM

المقر المركزي : 23 - عمارة فلوري - شارع محمد الخامس – الرباط / **الهاتف** : 0537263545 / **الفاكس :** 0537263546
الموقع الإلكتروني : www.untm.ma - **البريد الإلكتروني :** adminuntm@gmail.com